حديث رُفِعَ عَنْ أُمَّتي الخَطَأُ والنِّسيانُ
وأَثَرُهُ على الفِقْهِ وأُصُولِه

د/ أحمد موسى علي صالح

حديث رُفِعَ عَنْ أُمَّتي الخَطَأُ والنّسيانُ وأَثَرُهُ على الفقْهِ وأصُولِه

د/ أحمد موسى علي صالح (★)

المقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد...

فإن دراسة السنة النبوية من أهم العلوم وأفضلها، وأشرفها، وإن من أعظم ما يتقرب به المتقربون إلى الله تعالى ويسعى إليه الساعون هو طلب أحاديث النبي ﷺ، والعناية بها، لأن السنة وحي قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ 1. إذا، للسنة النبوية مكانة رفيعة ومنزلة عالية في شرع الله. وصيانة الحديث من التغيير والتبديل ومعرفة صحيحها من سقيمها والذب عنها من أرفع الدرجات عند الله تعالى. وأصل من أصول الدين وركن في بنائه القويم. قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ 2، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ 3.

(★) أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الرباط الوطني ـ السُّودان.

1 النجم: 3-4

2 النور: 63

3 الأحزاب36

ولما كان للسنة هذه المنزلة في شريعة الله تعالى سخر لها سبحانه تعالى من يعتني بها تتبعاً وجمعاً وتمحيصا، دفاعا عن الحبيب ﷺ وحماية للشريعة. وحديث "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" من الأحاديث المشتهرة، وقع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين ويحفظه الأساتذة وطلاب العلم. ولا يثبت بهذا اللفظ عند علماء الحديث.

لذا أردت في هذا البحث أن أبين فيه بالعزو ودراسة الأسانيد وبيان درجاتها ما ظنه علماء الفقه والأصول على أنه من الخبر وبنوا عليه قواعدهم دون أن يفحصوا النصوص التي اعتمدوا عليها في حكمهم للتأكد من ثبوتها وصحتها رغم قول غير واحد منهم إنه لم يظفر بها.

وقد جعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية السنة بالنسبة للتشريع وأهمية الموضوع بالنسبة لعلماء الأصول والفقه.

المبحث الأول: طرق الحديث، و اشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: من رواه من الأئمة.

المطلب الثاني: النظر في الأسانيد.

المطلب الثالث: النظر في متن الحديث.

المبحث الثاني: أثر الحديث على الفقه وأصوله، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الحديث على علم أصول الفقه.

المطلب الثاني: أثر الحديث على الفقه.

ثم الخاتمة وفهرس المراجع.

المبحث الأول

طرق حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...

المطلب الأول: من رواه من الأئمة

هذا الحديث رواه ابن عباس وأبو ذر وأبو الدرداء وثوبان وابن عمر وأبو بكرة وعقبة بن عامر والحسن مرسلا

أما حديث ابن عباس فقد خرجه:

ابن ماجه- حدثنا محمد بن المصفى الحمصي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)(1).

وابن حبان:- أخبرنا وصيف بن عبد الله الحافظ بأنطاكية، حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، قال: « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه).(2)

والحاكم :- حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا بشر بن بكر، وحدثنا أبو العباس، غير مرة، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أيوب بن سويد، قالا: ثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال

(1) سنن ابن ماجه:أبواب الطلاق باب طلاق المكره والناسى - (ج 6 / ص 217)

(2) صحيح ابن حبان - (ج 29 / ص 468)

رسول الله ﷺ: « تجاوز الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه » هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه(1).

والطبراني في الكبير:حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا معلى ابن مهدي الموصلي، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدثني سعيد هو العلاف، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.(2) وفي الأوسط:- حدثنا موسى بن جمهور نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه » حدثنا موسى بن جمهور، ثنا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله»(3) وفى الصغير: - حدثنا كنيز الخادم المعدل الفقيه، مولى أحمد بن طولون بمصر، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « إن الله تعالى تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر تفرد به الربيع بن سليمان(4)

والدار قطني: حدثنا أبو محمد بن صاعد وأبو بكر النيسابورى وموسى بن جعفر بن قرين وأحمد بن إبراهيم بن حبيب الزراد وعبد الله

(1) المستدرك على الصحيحين (ج 6 / ص 421)
(2) والطبراني المعجم الكبير للطبراني (ج 9 / ص 340
(3) المعجم الأوسط للطبراني (ج 18 / ص 87)
(4) المعجم الصغير للطبراني (ج 2 / ص 403)

بن أحمد بن إسحاق المصري قالوا حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا بشر بن بكر حدثناالأوزاعي عن عطاء بن أبى رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس أن رسول الله -ﷺ- قال « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ». (1)

والبيهقى: - وأخبرنا أبو ذر ابن أبي الحسين بن أبي القاسم المذكر في آخرين قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».(2)

- روينا عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: « تجاوز الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه] (3) - وأخبرنا أبو ذر ابن أبي الحسين ابن أبي القاسم المذكر في آخرين قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(4)

(1) سنن الدار قطني ص (497)
(2) معرفة السنن والآثار للبيهقي - (ج 12 / ص 229
(3) معرفة السنن والآثار للبيهقي - (ج 15 / ص 327)
(4) معرفة السنن والآثار ج 5 1/ص 495

والطحاوى : حدثنا ربيع بن سليمان المؤذن قال ثنا بشر بن بكر قال أخبرنا الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن بن عباس قال قال رسول الله ﷺ تجاوز الله لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(1)

ورواه ابن عدي من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي حدثنى أبى عن سعبد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا بلفظ " عفا لي عن أمتي الخطأ والنسيان والاستكراه. " وعبد الرحيم هذا كذاب وأبوه ضعيف(2)

وقال العقيلي: وهذا الحديث حدثناه أحمد بن داود، حدثنا محمد ابن مصفى، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، قال: « إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه، وعن الخطأ، والنسيان »(3).

أما حديث أبى ذر الغفارى:

ففي سنن ابن ماجه: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ثنا أيوب بن سويد ثنا أبو بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أبي ذر الغفاري قال قال رسول الله ﷺ إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (4)

(1) شرح معاني الآثار ج 3 ص 95
(2) الكامل لابن عدي - (ج 2 / ص 346)
(3) الضعفاء الكبير - (ج 8 / ص 139).
(4) سنن ابن ماجه:أبواب الطلاق باب طلاق المكره والناسى (ج 6 / ص 215)

وأما حديث أبى الدرداء، فقد خرجه:

ابن عساكر: أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن بن احمد بن علي ابن صابر بن عمر ثنا أبو البركات عبد القادر بن عبد الكريم بن الحسين ابن إسماعيل الخطيب قراءة عليه ثنا أبو الحسن محمد بن عوف بن أحمد ابن عبد الرحمن المزني قراءة عليه ثنا أبو العباس محمد بن موسى بن الحسين بن السمسار ثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عصام ثنا هشام بن عمار ح قال وثنا أبو العباس قال وثنا عبد الرحمن بن معمر وأحمد بن عمير قالا ثنا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا عمرو بن أبي سلمة عن إسماعيل بن عياش حدثني أبو بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن ﷺ النبي قال: تجاوز عن أمتي عن ثلاثة عن الخطأ والنسيان والكره. قال هشام بن عمار عن أم الدرداء عن أبي الدرداء(1)

وابن أبى حاتم في التفسير:- حدثنا أبي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر، عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ قال: « إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث، عن الخطأ والنسيان والاستكراه » قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن فقال: أجل، ما تقرأ بذلك قرآنا ؟ ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾(2) (3)

أما حديث ثوبان فخرجه :

الطبراني في المعجم الكبير: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ابن حمزة ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث

(1) تاريخ مدينة دمشق ج35/ص387

(2) سورة البقرة الآية 286

(3) تفسير ابن أبي حاتم – (ج 11 / ص 250)

عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال إن الله تجاوز عن أمتي ثلاثة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه (1)

وفى مسند الشاميين: - وعن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(2)

وَأمَّا حَدِيثُ ابْن عمر، فقد خرجه:

البيهقى: (أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو سعيد محمد ابن يعقوب الثقفى ثنا أبو العباس بن الصقر السكرى ثنا محمد بن المصفى ثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(3)

وأبو نعيم في "الحلية في ترجمة مالك": حدثنا الحسن بن أحمد ابن صالح السبيعي ثنا عبد الله بن الصقر السكري ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(4)

والعقيلي: حدثنا أحمد، حدثنا محمد، حدثنا الوليد، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، مثله وأعله بابن المصفى، وضعفه عن أحمد (5)

---

(1) المعجم الكبير للطبراني - (ج 2 / ص 117)

(2) مسند الشاميين حديث 1060

(3) السنن الكبرى للبيهقي - (ج 6 / ص 84)

(4) حلية الأولياء - (ج 3 / ص 126).

(5) الضعفاء - (ج 8 / ص 139)

والطبراني :حدثنا موسى بن جمهور، نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله(1)

وأمَّا حديث أبى بكرة، فقد أخرجه :

ابن عدي في "الكامل" عن جعفر بن جسر بن فرقد حدثني أبي عن الحسن عن أبي بكرة قال قال رسول الله ﷺ رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه قال الحسن قول باللسان فأما اليد فلا(2) .

وأبو نعيم: - حدثنا مطهر بن أحمد، ثنا عمر بن عبد الله بن الحسن، ثنا أحمد بن الخليل، ثنا جعفر بن جسر، ثنا أبي جسر، عن الحسن، عن أبي بكرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « رفع الله عن هذه الأمة الخطأ، والنسيان، والأمر يكرهون عليه » فقال الحسن: يكرهون عليه باللسان، فأما اليد فلا(3)

وأبو الشيخ: - حدثنا عمر بن عبد الله بن الحسن، قال: ثنا أحمد بن الخليل القومسي، قال: ثنا جعفر بن جسر، قال: ثني أبي جسر، عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه ». فقال الحسن: الأمر يكرهون عليه قولا باللسان، فأما اليد فلا(4)

---

(1) الأوسط للطبراني - (ج 18 / ص 87)
(2) الكامل لابن عدي - (ج 2 / ص 150)
(3) أخبار أصبهان - (ج 1 / ص 307)
(4) طبقات المحدثين بأصبهان - (ج 2 / ص 385)

وأما حديث عقبة بن عامر فخرجه:

البيهقى السنن الكبرى: رواه عمر بن سعيد المنبجى عن محمد ابن المصفى والمحفوظ عن الوليد بن مسلم عن الأزواعي عن عطاء عن ابن عباس وعن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر كلاهما عن النبي ﷺ (1) المعجم الأوسط للطبراني حدثنا موسى بن جمهور، ثنا محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر(2)

وعن الحسن خرجه: عبد الرزاق في المصنف- عن هشام عن حسان عن الحسن قال(3)

و عن معمر عن هشام بن حسان عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: تجوز لامتي النسيان والخطأ، وما استكرهوا عليه (4) وسعيد بن منصور: - نا خالد بن عبد الله، عن هشام، عن الحسن، عن النبي ﷺ قال: إن الله عز وجل عفا لكم عن ثلاث: عن الخطأ، والنسيان، وما استكرهتم عليه(5)

المطلب الثاني: النظر في الأسانيد

أولا :طرق حديث ابن عباس:

ورد من أربع طرق (عطاء وعطاء عن عبيد بن عمير وسعيد العلاف وسعيد بن جبير).

(1) السنن الكبرى للبيهقي - (ج 6 / ص 84)
(2) المعجم الأوسط للطبراني - (ج 18 / ص 87)
(3) مصنف عبد الرزاق - (ج 6 / ص 409)
(4) مصنف عبد الرزاق - (ج 11 / ص 298)
(5) سنن سعيد بن منصور - (ج 3 / ص 192)

من طريق عطاء: رواه محمد بن مصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي وابن جريج، عن عطاء خرجه ابن ماجه والطبرانى فى الأوسط والعقيلى.ورجال السند هم:

محمد بن مصفى الحمصي بن بهلول القرشي أبو عبد الله الحمصي الحافظ روى عن أبيه وبقية بن الوليد وأبي ضمرة ومحمد بن حرب الخولاني وابن أبي فديك والوليد بن مسلم وغيرهم روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجة وروى ابن ماجة أيضا عن أبي أحمد المرار بن حموية عنه وعبد الغافر بن سلامة الحمصي وهو آخر من روى عنه وآخرون قال أبو حاتم صدوق وقال النسائي صالح وقال صالح بن محمد كان مخلطا وأرجو أن يكون صدوقا وقد حدث بأحاديث مناكير وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطىء وقال مسلمة بن قاسم ثقة مشهور حدث عنه ابن وضاح وقال النسائي في أسماء شيوخه صدوق حدثنا عبد الله ابن أحمد قال سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى عن الوليد فأنكره أبي جدا وقال ليس يروي إلا عن الحسن وهذا الحديث حدثناه أحمد ابن داود حدثنا محمد بن مصفى حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان حدثنا أحمد حدثنا محمد حدثنا الوليد حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد(1)

(1) العقيلى الضعفاء الكبير ج 4 /ص 145 تهذيب التهذيب ج 9 /ص 406

قال ابن حجر في التقريب صدوق له أوهام وكان يدلس من العاشرة مات سنة ست وأربعين ومائتين(1) وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين(2) من أكثر في التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع

الوليد بن مسلم الإمام الحافظ عالم أهل دمشق أبو العباس الأموي مولاهم الدمشقي ولد سنة تسع عشرة ومائة روى عن الأوزاعي وابن جريج وابن عجلان وابن أبي ذئب وسعيد بن عبد العزيز والثوري وعبد الله بن العلاء بن زبر د روى عنه أحمد بن حنبل وأبو خيثمة وخلق(3)

قال مروان يعنى بن محمد كان الوليد بن مسلم عالما بحديث الأوزاعي وقال أبو زرعة الدمشقي قال لي أحمد عندكم ثلاثة أصحاب أصحاب حديث مروان بن محمد والوليد وأبو مسهر وقال يعقوب ابن سفيان كنت أسمع أصحابنا يقولون علم الناس عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم فأما الوليد فمضى على سنته محمودا عند أهل العلم متقنا صحيحا صحيح العلم وقال العجلي ويعقوب بن شيبة: الوليد بن مسلم ثقة وقال محمد بن إبراهيم قلت لأبي حاتم ما تقول في الوليد بن مسلم قال صالحُ الحديث. قال الإسماعيلي أخبرت عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال كان الوليد رفاعا وقال المروذي عن أحمد كان الوليد كثير الخطأ.وقال حنبل عن ابن معين سمعت أبا مسهر يقول كان الوليد ممن يأخذ عن أبي

(1) تقريب التهذيب ج 1 /ص 507

(2) طبقات المدلسين ص 45 ضوابط قبول عنعنة المدلس ص105

(3) تذكرة الحفاظ ج 1 /ص 302 الجرح والتعديل ج 9 /ص 16 تهذيب التهذيب (ج 11 / ص 133)

السفر حديث الأوزاعي وكان أبو السفر كذابا وقال مؤمل بن اهاب عن أبي مسهر كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم وقال صالح بن محمد سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد قد أفسدت حديث الأوزاعي قال كيف قلت تروي عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما فما يحملك على هذا قال أنبل الأوزاعي عن هؤلاء قلت فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فاسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي قال فلم يلتفت إلى قولي.وقال الدارقطني كان الوليد يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن عطاء(1) قال ابن حجر: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ذكره فى المرتبة الرابعة من الثامنة مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة(2)

الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه كان يسكن دمشق خارج باب الفراديس بمحلة الأوزاع ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطا إلى أن مات بها ثقة جليل من السابعة مات سنة سبع وخمسين ومائة (3)

(1) تهذيب التهذيب -- (ج 11 / ص 135)
(2) تقريب التهذيب -- (ج 2 / ص 289) طبقات المدلسين ص19
(3) تهذيب الكمال ج 17 /ص 308 تقريب التهذيب -- (ج 1 / ص 584)

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي فقيه الحجاز مشهور بالعلم صاحب التصانيف أحد الأعلام حدث عن أبيه ومجاهد يسيرا وعطاء بن أبي رباح فأكثر وميمون بن مهران وعمرو بن شعيب ونافع والزهري وخلق كثير، ولد سنة نيف وسبعين وأدرك صغار الصحابة لكن لم يحفظ عنهم، روى عنه السفيانان ومسلم بن خالد وابن علية وحجاج ابن محمد وأبو عاصم وروح ووكيع وعبد الرزاق وأمم سواهم.

قال أحمد بن حنبل: كان من أوعية العلم: والثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس قال الدارقطني شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح(1)

قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل ذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين من السادسة مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت (2)

عطاء بن أبى رباح: انتهت إليه فتوى أهل مكة وكان أسود أفطس أشل أعرج قطعت يده مع ابن الزبير ثم عمي.

وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث أدرك مائتي صحابي قدم ابن عمر مكة فسألوه فقال: تسألوني وفيكم ابن أبي رباح؟ وقال قتادة: إذا اجتمع لي أربعة لم ألتفت إلى غيرهم ولم أبال من خالفهم: الحسن وسعيد بن المسيب وإبراهيم وعطاء هؤلاء أئمة الأمصار(3)

(1) تذكرة الحفاظ - (ج1/ص 169) الجرح والتعديل - (ج 5/ ص 356) بحر الدم - (ج1/ ص 102)
(2) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 617) طبقات المدلسين - (ج 1 / ص 41)
(3) طبقات الحفاظ - (ج 1 / ص 6)

ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور وقيل إنه تغير بآخره ولم يكثر ذلك منه(1)

رأى أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت ورأى عبد الله بن عمر ولم يسمع منهما ولا من زيد بن خالد الجهني ولا من أم سلمة ولا من هانئ ولا من أم كرز شيئا وقال أحمد بن حنبل لا يشبه أن يكون عطاء سمع من جبير بن مطعم وقال أبو زرعة عطاء عن أبي بكر الصديق مرسل وكذلك عن عثمان ولم يسمع من رافع بن خديج ولا من أسامة بن زيد شيئا وفي التهذيب وغيره أنه أرسل عن معاذ وعتبان بن أسيد ﷺ(2)

درجة الإسناد: قلت هذا إسناد ضعيف مداره على (محمد بن مصفى والوليد) ومحمد بن مصفى صدوق له أوهام ويدلس أما تدليسه فيحتمل لأنه صرح بالتحديث وأما الوهم فلم يرفع عنه فقد اضطرب في إسناده فيجعله من حديث ابن عباس ويسقط عبيد بن عمير بين عطاء وابن عباس وتارة من حديث ابن عمر حدثنا محمد، حدثنا الوليد، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر و تارة من حديث عقبة عن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر لذلك أنكره الإمام أحمد. أما الوليد بن مسلم فثقة لكنه كثير التدليس والتسوية وهو أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيأتي المدلس الذي سمع

(1) تقريب التهذيب – (ج 1 / ص 675)

(2) جامع التحصيل ج1/ص237

من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات وهذا أشر الأقسام(1).

فظاهر إسناده الصحة لأن رجاله كلهم ثقات وقد اغتر بظاهره صاحب " التاج الجامع للأصول الخمسة " فقال: " سنده. صحيح " وخفي عليه علته وهي الانقطاع بين عطاء وابن عباس (2) وقد أشار إلى ذلك البوصيري في " الزوائد " فقال: " إسناده. صحيح إن سلم من الانقطاع والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن عمير في الطريق الثاني وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس " يعني تدليس التسوية(3)

2- ومن طريق عطاء عن عبيد بن عمير: رواه الربيع ابن سليمان وبحر بن نصر عن بشر بن بكر وأيوب بن سويد كلاهما عن الأوزاعي به. كما في ابن حبان والحاكم والطبرانى والدارقطنى والبيهقى والطحاوى.

النظر في الإسناد:

الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى مولاهم أبو محمد المصري المؤذن.

(1) التبيين لأسماء المدلسين - (ج 1 / ص 12)
(2) التاج الجامع (1 / 25)
(3) إرواء الغليل - (ج 1 / ص 123)

صاحب الشافعي وراوية كتبه عنه.روى عن ابن وهب وبشر ابن بكر وأبي يعقوب البويطي وحجاج بن إبراهيم الأزرق وجماعة.وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجة وأبو حاتم وابن أبي حاتم والطحاوي ويحيى ابن صاعد وأبو نعيم عبد الملك الجرجاني وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم في آخرين(1) قال .ابن حجر: ثقة من الحادية عشرة مات سنة سبعين ومائتين وله ست وتسعون سنة(2)

بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم المصري.روى عن ابن وهب والشافعي وبشر بن بكر وغيرهم.وعنه زكرياء السجزي والطحاوي وأبو حامد بن بلال البزار وخلق.

قال أبو جعفر الطحاوي سمعت يونس بن عبد الأعلى وذكر بحر ابن نصر فوثقه وقال ابن أبي حاتم كتبنا عنه بمصر وهو صدوق ثقة روى له النسائي في مسند مالك حديثا واحدا.: وقال ابن خزيمة مصري ثقة وقال مسلمة بن قاسم الاندلسي كان ثقة فاضلا مشهورا حدثنا عنه غير واحد.(3)

قال ابن حجر: ثقة من الحادية عشرة مات سنة سبع وستين ومائتين وله سبع وثمانون سنة(4)

(1) تذكرة الحفاظ - (ج 2 / ص 586) تهذيب التهذيب - (ج 3 / ص 213)
(2) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 294)
(3) تهذيب التهذيب - (ج 1 / ص 368)
(4) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 121)

بشر بن بكر التنيسى أبو عبد الله البجلى دمشقي الأصل. روى عن حريز بن عثمان والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وغيرهم. وعنه دحيم وابن السرح والحميدي ومحمد بن مسكين اليمامي وابن وهب ومات قبله والشافعي وابن عبد الحكم وسليمان بن شعيب الكيساني وهو آخر من حدث عنه. قال أبو زرعة ثقة وقال أبو حاتم ما به بأس وقال الدارقطني ثقة وقال مرة ليس به بأس ما علمت إلا خيرا. قال ابن حجر ثقة يغرب من التاسعة مات سنة خمس ومائتين وقيل سنة مأتين(1)

أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود السيباني. روى عن الأوزاعي ومالك والثوري وابن جريج ويحيى بن عمر والسيباني والمثنى ابن الصباح وأسامة بن زيد ويونس بن يزيد وغيرهم، وعنه بقية وهو أكبر منه ودحيم والشافعي وابن السرح ويونس بن عبد الأعلى وإبراهيم ابن محمد بن يوسف الفريابي والربيع المرادي(2) صدوق يخطئ من التاسعة مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة اثنتين ومأتين(3)

عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد بن عامر بن جندع بن ليث الليثي ثم الجندعي أبو عاصم المكي قاص أهل مكة. روى عن أبيه وله صحبة وعمر وعلي وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأم سلمة وابن عمر وابن عمرو وابن عباس وعبد الله ابن

(1) تهذيب التهذيب - (ج 1 / ص 388) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 126)
(2) تهذيب التهذيب - (ج 1 / ص 354)
(3) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 118)

حبشي. وعنه ابنه عبد الله وقيل إنه لم يسمع منه وعطاء ومجاهد(1) مجمع على ثقته مات قبل ابن عمر(2) سنة أربع وسبعين(3)

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات.

وقال الحاكم: " صحيح عل شرط الشيخين " ووافقه الذهبي(4). وكذلك صححه ابن حبان فرواه في صحيحه(5) (من هذا الطريق وقال النووي في الأربعين " وغيره: إنه حديث حسن (6). وأقره الحافظ في " التلخيص(7)

واحتج به ابن حزم وصححه المعلق عليه المحقق العلامة أحمد شاكر رحمه الله(8) قال البيهقي: جوده بشر بن بكر. وقال الطبراني في الأوسط: لم يروه عن الأوزاعي يعني مجودا إلا بشر بن بكر، تفرد به الربيع بن سليمان (9)

وهو صحيح كما قالوا فإن رجاله كلهم ثقات وليس فيهم مدلس ولم ينفرد به **الربيع بل هو مقرون** بحر بن نصر ومع ذلك فقد أعله أبو حاتم

(1) تهذيب التهذيب – (ج 7 / ص 65)
(2) تقريب التهذيب – (ج 1 / ص 645)
(3) تذكرة الحفاظ – (ج 1 / ص 50)
(4) المستدرك على الصحيحين للحاكم – (ج 6 / ص 421)
(5) صحيح ابن حبان – (ج 29 / ص 468)
(6) الأربعين النووية حديث رقم 139
(7) التلخيص الحبير ج2ص62
(8) إرواء الغليل – (ج 1 / ص 123)
(9) المعجم الأوسط للطبراني – (ج 18 / ص 87)

بالانقطاع أيضا فقال ابنه في سمعت أبي يقول أول قدمة قدمتها البصرة سنة ست وثمانين سألته عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن بن عباس أن رسول الله ﷺ قال إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان وعن الوليد عن مالك عن نافع عن بن عمر مثله فأنكره جدا : " وقال أبى: لم يسمع الأوزاعي هدا الحديث من عطاء. إنما سمعه من رجل لم يسمعه. أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده(1)

ولست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم رحمه الله فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة لا سيما إذا كان إماما جليلا كالأوزاعي بمجرد دعوى عدم السماع والأصل هو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه ولا سيما وقد روي من طرق ثلاث أخرى .

3- ومن طريق سعيد العلاف رواه الطبراني حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا معلى بن مهدي الموصلي، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدثني سعيد هو العلاف، عن ابن عباس.

النظر في الإسناد: علي بن عبد العزيز يقال إنه علي بن غراب وعلي بن أبي الوليد.روى عن حسين بن ذكوان المعلم وأبي يحيى عبادة بن مسلم وغيرهم.وعنه مروان بن معاوية وإسماعيل بن أبان الوراق

(1) العلل (ج 1 / ص 561)

ونصر بن مزاحم المنقري (1). قال ابن معين والله ما رأيت أحيل للتدليس منه(2) قال ابن حجر:صدوق وكان يدلس ويتشيع وأفرط ابن حبان في تضعيفه من الثامنة مات سنة أربع وثمانين ومائة(3) ذكره فى المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين(4)

معلى بن مهدي الموصلي بصري سكن الموصل - روى عن أبى عوانة وجعفر بن سليمان روى عنه على بن الحسين بن الجنيد وعلى بن غرب .قال عبد الرحمن سألت أبى عنه فقال: شيخ موصلي أدركته ولم أسمع منه، يحدث أحياناً بالحديث المنكر(5).

مسلم بن خالد بن فروة ويقال ابن المخزومي مولاهم أبو خالد الزنجي المكي الفقيه.

روى عن زيد بن أسلم وأبي طوالة والعلاء بن عبد الرحمن وعبد الله بن عمرو بن هشام وابن جريج وغيرهم. روى عنه ابن وهب والشافعي وعبد الملك بن الماجشون(6)

قال ابن المديني ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به يعرف وينكر(7) وقال ابن عدي حسن الحديث وأرجو أنه لا

(1) تهذيب التهذيب (ج 7 / ص 316)
(2) سير أعلام النبلاء (ج 9 / ص 53)
(3) تقريب التهذيب (ج 1 / ص 701)
(4) طبقات المدلسين ص52
(5) الجرح والتعديل - (ج 8 / ص 335)
(6) تهذيب التهذيب - (ج 10 / ص 115)
(7) التاريخ الصغير - (ج 2 / ص 240) ضعفاء العقيلي - (ج 4 / ص 151)

بأس به(1) قال ابن حجر فقيه صدوق كثير الأوهام من الثامنة مات سنة تسع وسبعين أو بعدها(2)

سعيد العلاف المكي روى عن ابن عباس روى عنه مسلم ابن خالد.حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول ذلك ويقول: هو لين الحديث، لا أظنه سمع من ابن عباس3.

درجة الإسناد: ضعيف رواته كلهم ضعفاء

4- ومن طريق سعيد بن جبير خرجه ابن عدى: من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي حدثني أبى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا بلفظ "عفا لي عن أمتي الخطأ والنسيان والاستكراه" وعبد الرحيم هذا كذاب وأبوه ضعيف(4)، قال ابن حجر: كذبه ابن معين(5) وقال أبو حاتم يترك حديثه(6) وقال البخاري تركوه (7)

فهذا إسناد ضعيف جدا ". والمشهور في كتب الفقه والأصول بلفظ "رفع" ولكنه منكر قال ابن عدى حديث عبد الرحيم عن أبيه عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس منكر (8)

---

(1) الكامل لابن عدي - (ج 6 / ص 309)
(2) تقريب التهذيب - (ج 2 / ص 178)
(3) الجرح والتعديل - (ج 4 / ص 76) لسان الميزان - (ج 1 / ص 438)
(4) الضعفاء الكبير للعقيلي - (ج 8 / ص 139
(5) التقريب 467/1
(6) العلل :339/5
(7) لتاريخ الكبير 104/3
(8) الكامل لابن عدي - (ج 5 / ص 282)

ثانيا :طرق حديث أبى ذر :

انفرد به ابن ماجه حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، حدثنا أيوب بن سويد، حدثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، ابن أبي ذر الغفاري.

النظر في الإسناد: إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج الفريابي أبو إسحاق.نزيل بيت المقدس وليس بابن صاحب الثوري.روى عن الوليد بن مسلم وضمرة بن ربيعة وأيوب بن سويد الرملي وعنه ابن ماجة وبقي بن مخلد وصالح جزرة وابن أبي عاصم وأبو حاتم وقال صدوق وآخرون.(1) صدوق تكلم فيه الساجي من العاشرة(2)

أبو بكر الهذلي قيل اسمه سلمى بضم المهملة بن عبد الله، وقيل روح أخباري متروك الحديث من السادسة مات سنة سبع وستين (3) يروى عن الإثبات الأشياء الموضوعات. قال مزاحم بن زفر الكوفي سالت شعبة عن أبي بكر الهذلي قال: دعني لا أقئ(4)

شهر بن حوشب الأشعري أبو سعيد ويقال أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن ويقال أبو الجعد الشامي مولى أسماء بنت يزيد ابن السكن.روى عن مولاته أسماء بنت يزيد وأم سلمة زوج النبي ﷺ وأبي هريرة وعائشة وأم حبيبة وجماعة. وعنه عبد الحميد ابن بهرام وقتادة وليث بن أبي سليم(5).

---

(1) تهذيب التهذيب - (ج 1 / ص 140)
(2) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 65)
(3) الجرح والتعديل - (ج 1 / ص 143) تقريب التهذيب - (ج 2 / ص 369)
(4) المجروحين - (ج 1 / ص 359)
(5) تهذيب التهذيب - (ج 4 / ص 324)

قال موسى بن هارون ضعيف وقال النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب ابن شيبة قيل لابن المديني ترضى حديث شهر فقال أنا أحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه يحيى وعبد الرحمن على تركه(1) صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة (2)

درجة الإسناد: ضعيف جدا. قال ابن حجر في التلخيص وفيه شهر بن حوشب، وفي الإسناد انقطاع أيضا(3)

ثالثا:طرق حديث أبى الدرداء:

خرجه الطبرانى حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء مرفوعا نحوه.

وابن عساكر تاريخ مدينة دمشق أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أحمد بن علي بن صابر بن عمر ثنا أبو البركات عبد القادر بن عبد الكريم بن الحسين بن إسماعيل الخطيب قراءة عليه ثنا أبو الحسن محمد بن عوف بن أحمد بن عبد الرحمن المزني قراءة عليه ثنا أبو العباس محمد بن موسى بن الحسين بن السمسار ثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عصام ثنا هشام بن عمار قال وثنا أبو العباس قال وثنا عبد الرحمن بن

(1) تهذيب التهذيب - (ج 4 / ص 325)
(2) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 423)
(3) التلخيص الحبير - (ج 2 / ص 64)

معمر وأحمد بن عمير قالا ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا عمرو بن أبي سلمة عن إسماعيل بن عياش حدثني أبو بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن النَّبيِّ ﷺ قال هشام بن عمار عن أم الدرداء عن أبي الدرداء وابن أبي حاتم في التفسير - حدثنا أبي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر، عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ .

وهذا الإسناد ضعيف جدا مداره على أبي بكر الهذلى: أخباري متروك الحديث يروى عن الإثبات الأشياء الموضوعات

رابعا: طرق حديث ثوبان:

خرجه الطبراني المعجم الكبير حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ابن حمزة، ثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر، ثنا يزيد بن ربيعة، ثنا أبو الأشعث، عن ثوبان مرفوعا.

النظر في السند: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البتلهي الدمشقي عن أبيه له مناكير قال أبو أحمد الحاكم فيه نظر وحدث عنه أبو الجهم الشعراني ببواطيل(1).

إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الدمشقي الفراديسي. مولى عمر بن عبد العزيز.

روى عن يحيى بن حمزة الحضرمي وأبي ضمرة وشعيب ابن إسحاق روى عنه البخاري وربما نسبه إلى جده وأبي داود ومحمد ابن عوف(1).

(1) لسان الميزان (ج 1 / ص 123)

قال ابن عدي وهذا غير محفوظ عن هشام قال له عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان مرفوعا مقدار عشرين حديثا كلها غير محفوظة وله أحاديث صالحة(2) قال ابن حجر صدوق ضعيف بلا مستند مات سنة سبع وعشرين ومأتين وله ست وثمانون سنة من العاشرة (3)

يزيد بن ربيعة الرحبي الدمشقي: عن أبي الأشعث الصنعاني يكنى أبا كامل وعنه أبو النضر الفراديسي وأبو توبة الحلبي(4) قال البخاري: أحاديثه مناكير(5) وقال أبو حاتم: وغيره ضعيف(6) وقال النسائي متروك أبو توبة(7)

شرا حيل بن آدة أبو الأشعث الصنعاني ويقال شراحيل ابن شرحبيل بن كليب بن آدة ويقال شراحيل بن كليب ويقال شراحيل بن شراحيل ثقة من الثانية شهد فتح دمشق(8)

ودرجة الإسناد :ضعيف جدا. الرحبى لا مرحبا به (متروك)

خامسا: طرق حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

خرجه البيهقى: (أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو سعيد محمد بن يعقوب الثقفي ثنا أبو العباس بن الصقر السكري ثنا محمد ابن

(1) تهذيب التهذيب - (ج 1 / ص 192)
(2) الكامل لابن عدي - (ج 3 / ص 325)
(3) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 78
(4) لسان الميزان - (ج 3 / ص 123)
(5) التاريخ الكبير - (ج 8 / ص 332)
(6) الجرح والتعديل - (ج 9 / ص 261)
(7) الضعفاء والمتروكين للنسائي - (ج 1 / ص 251)
(8) تهذيب التهذيب - (ج 4 / ص 280) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 414)

المصفى ثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه(1)

ورواه أبو نعيم في "الحلية في ترجمة مالك": حدثنا الحسن ابن أحمد بن صالح السبيعي ثنا عبد الله بن الصقر السكري ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. قال:غريب من حديث مالك، تفرد به ابن مصفى عن الوليد. وَأَخْرَجَهُ العُقَيْلِيُّ حدثنا أحمد، حدثنا محمد، به. وَأَعَلَّهُ بِابْنِ المُصَفَّى، وَضَعَّفَهُ عَنْ أَحْمَدَ الأوسط للطبراني - حدثنا موسى بن جمهور، ثنا محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله (2)

تقدمت ترجمتهم:

محمد بن مصفى الحمصي: صدوق له أوهام وكان يدلس من المرتبة الثالثة من المدلسين ومن أكثر النَّاس في التدليس فلم يحتج الأئمة بشيء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع(3). والوليد بن مسلم. قال الدارقطني كان الوليد يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن عطاء(4). والإسناد ضعيف .

(1) السنن الكبرى للبيهقي - (ج 6 / ص 84)
(2) حلية الأولياء - (ج 3 / ص 126).
(3) راجع ترجمته ص (7).
(4) راجع ترجمته ص (8).

ورواه العقيلي في تاريخه من حديث الوليد عن مالك به(1)، ورواه البيهقي وقال: قال الحاكم: هو صحيح غريب، تفرد به الوليد عن مالك، وقال البيهقي في موضع آخر: ليس بمحفوظ عن مالك، ورواه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك، في ترجمة سوادة بن إبراهيم عنه، وقال: سوادة مجهول، والخبر منكر عن مالك(2).

سادسا: طرق حديث أبي بكرة :

رواه ابن عدي في " الكامل " عن جعفر بن جسر بن فرقد حدثني أبي عن الحسن عن أبي بكرة؛

وأبو نعيم في أخبار أصبهان: حدثنا مطهر بن أحمد، ثنا عمر ابن عبد الله بن الحسن، ثنا أحمد بن الخليل، ثنا جعفر بن جسر، به؛ وأبو الشيخ الأصبهاني: حدثنا عمر بن عبد الله بن الحسن، قال: ثنا أحمد بن الخليل القومسي، قال: ثنا جعفر بن جسر، به.

قال العقيلى :جعفر بن جسر بن فرقد القصاب بصري وحفظه فيه اضطراب شديد كان يذهب إلى القدر وحدث بمناكير(3) وقال ابن عدى: ولجعفر بن جسر أحاديث مناكير غير ما ذكرت ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولا ولا أدري كيف غفلوا عنه لأن عامة ما يرويه منكر(4)

(1) ضعفاء العقيلي (ج8/ ص 139).
(2) المقاصد الحسنة ح1/ص 124.
(3) الضعفاء -- (ج 1 / ص 187)
(4) الكامل لابن عدي - (ج 2 / ص 151

جسر بن فرقد أبو جعفر يروى عنه يحيى بن الضريس وغيره عن الحسن قال العقيلى: وليس بذاك حدثنا عبد الله بن أحمد قال قال لي يحيى بن معين وذكر جسر بن فرقد فقال ليس بشئ ولا يكتب حديثه(1)

الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار.

وأمه خيرة مولاة أم سلمة قال ابن سعد ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ونشأ بوادي القرى وكان فصيحا رأى عليا وطلحة وعائشة وكتب للربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية.

روى عن أبي بن كعب وسعد بن عبادة وعمر بن الخطاب ولم يدركهم وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص ومعقل بن سنان ولم يسمع منهم وعن عثمان وعلي وأبي موسى وأبي بكرة وخلق كثير من الصحابة والتابعين(2)

ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة الثالثة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين(3)

والإسناد :ضعيف جدا. مدار الأسانيد على جعفر وأبيه

(1) ضعفاء العقيلي (ج 1 / ص 202) وانظر: الكامل لابن عدي - (ج 2 / ص 168)
(2) تهذيب التهذيب (ج 2 / ص 231)
(3) تقريب التهذيب (ج 1 / ص 202)

قال ابن حجر قال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف في باب طلاق المكره: يروى عن النبي ﷺ أنه قال: { رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان، وما أكرهوا عليه } إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله، ووجدته في فوائد أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم.

حدثنا الحسين بن محمد ثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء، عن ابن عباس بهذا ولكن رواه ابن ماجه عن محمد بن مصفى بلفظ { إن الله وضع } (1). وقال: وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ، وأقرب ما وجدناه بلفظ: { رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا }، رواه ابن عدي في " الكامل " من حديث أبي بكرة (2) وفى تذكرة الموضوعات: وقع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين وقال غير واحد من المخرج وغيره أنه لم يظفر به وذكر آخرون له سندا فيه ضعيفان لكن له شاهد جيد(3) وقال السخاوى:

ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، وابن عدي في الكامل من حديث جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً بلفظ: رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان، والأمر يكرهونّ عليه. وجعفر وأبوه ضعيفان، لكن له شاهد جيد أخرجه أبو القاسم الفضل ابن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم في فوائده، عن الحسن بن أحمد أو

(1) التلخيص الحبير (ج 2 / ص 64
(2) نصب الراية (ج 3 / ص 61)
(3) تذكرة الموضوعات - (ج 1 / ص 91)

الحسين بن محمد على ما يحرر، وكلاهما ثقة عن محمد بن المصفى، حدثنا الوليد ابن مسلم. حدثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بلفظ: رفع الله(1) وهذا شاذ لأن غيره من الثقات (ابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقى وابن حبان والطحاوى) رووه بلفظ (تجاور الله) والإسناد ضعيف كما سبق دراسته. كما عده ابن عدي من منكرات جعفر بن جسر.قال الألباني: المشهور في كتب الفقه والأصول بلفظ " رفع عن أمتي ولكنه منكر(2)

سابعا: طرق حديث عقبة بن عامر، فقد خرجه:

البيهقى السنن الكبرى رواه عمر بن سعيد المنبجى عن محمد ابن المصفى عن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة ابن عامر عن النبي ﷺ المعجم الأوسط للطبراني حدثنا موسى بن جمهور، ثنا محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن ابن لهيعة، به.

ومحمد بن مصفى الحمصي: قال ابن حجر في التقريب صدوق له أوهام وكان يدلس

والوليد بن مسلم. ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية

عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصريُ القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه

(1) المقاصد الحسنة – (ج 1 / ص 124)
(2) إرواء الغليل – (ج 1 / ص 123)

ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شئ مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين(1)

كان شيخا صالحا ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا، يقولون، إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشئ(2)

موسى بن وردان: قاص بمصر، يروى عن عقبة بن عامر وأبى هريرة وأبى سعيد والخدرى، روى عنه عمارة بن غزية والمصريون.كان ممن فحش خطؤه حتى كان يروى عن المشاهير الأشياء المناكير(3) صدوق ربما أخطأ من الثالثة مات سنة سبع عشرة وله أربع وسبعون.(4)

درجة الإسناد: ضعيف. والمحفوظ عن الوليد بن مسلم عن الازواعى عن عطاء عن ابن عباس.

ثامنا:طرق حديث الحسن:

ابن أبى شيبة: قال ثنا ابن إدريس عن هشام عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: " إن الله تجاوز لكم عن ثلاث: الخطأ والنسيان وما أكرهتم عليه .وعبد الرزاق :عن معمر عن هشام بن حسان عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: تجوز لأمتي النسيان والخطأ، وما استكرهوا عليه.وضعيف سعيد بن منصور: ثنا خالد بن عبد الله، عن هشام

(1) تقريب التهذيب - (ج 1 / ص 526)
(2) المجروحين - (ج 2 / ص 11)
(3) المجروحين - (ج 2 / ص 239)
(4) تقريب التهذيب - (ج 2 / ص 230)

مرسل: ومدار الأسانيد على هشام بن حسان .وهو :هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة مات سنة سبع أو ثمان وأربعين(1)

المطلب الثالث: النظر في متن الحديث

ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة منها:

« إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه».

حديث ابن عباس؛ أخرجه [ابن ماجه، وابن حبان، والطبراني في الكبير والصغير]. وإسناده صحيح.

« إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه، وعن الخطأ، والنسيان » .

حديث ابن عباس؛ أخرجه [العقيلي] وإسناده ضعيف. فيه الوليد ابن مسلم، مدلس مسوّ، وقد عنعن؛ ومحمد بن مصفى صدوق له أوهام.

« إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ».

حديث ابن عباس؛ أخرجه [البيهقي] وإسناده صحيح.

« إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث، عن الخطأ والنسيان والاستكراه»

حديث أبي الدرداء؛ أخرجه [ابن أبي حاتم] وإسناده ضعيف جدا. فيه أبو بكر الهذلي متروك.

« تجاوز الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه».

(1) تقريب التهذيب - (ج 2 / ص 606)

حديث ابن عباس؛ أخرجه [الحاكم] وإسناده صحيح.

« تجاوز الله لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ».

حديث ابن عباس؛ أخرجه [الطحاوي] وإسناده صحيح.

« تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان والكره ».

حديث أبي الدرداء؛ أخرجه [ابن عساكر] بإسناد ضعيف جدا. فيه أبو بكر الهذلي متروك.

« رفع عن هذه الأمة ثلاث: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه».

حديث أبي بكرة؛ أخرجه [ابن عدي] وإسناده ضعيف جدا. فيه جعفر بن جسر منكر الحديث.

« رفع الله عن هذه الأمة الخطأ، والنسيان، والأمر يكرهون عليه».

حديث أبي بكرة؛ أخرجه [أبو نعيم وأبو الشيخ] وإسناده ضعيف جدا. فيه جعفر بن جسر منكر الحديث.

« عفا لي عن أمتي الخطأ والنسيان والاستكراه».

حديث ابن عباس؛ أخرجه [ابن عدي] وإسناده ضعيف جدا. فيه عبد الرحيم بن زيد متروك متهم بالكذب.

« وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ».

حديث ابن عباس؛ أخرجه [ابن ماجه والطبراني] وإسناده ضعيف. فيه الوليد بن مسلم مدلس ومسوّ.

ومن حديثْ ابن عمر؛ أخرجه [البيهقي، وأبو نعيم، والعقيلي] بإسناد ضعيف. فيه الوليد بن مسلم مدلس مسو؛ ومحمد بن مصفى صدوق له أوهام.

المبحث الثاني
أثر الحديث على الفقه وأصوله

المطلب الأول:أثره على علم الأصول:

1ـ لفظ الحديث لا يقتضي العموم

العموم في اللغة: عبارة عن إحاطة الأفراد دفعة، وفي اصطلاح أهل الحق: ما يقع به الاشتراك في الصفات، سواء كان في صفات الحق، كالحياة والعلم، أو صفات الخلق، كالغضب والضحك، وبهذا الاشتراك يتم الجمع وتصح نسبته إلى الحق والإنسان1.

(العَامُّ) فِي اصْطِلاح الإصوليين(2): العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد كقولنا الرجال فإنه مستغرق لجميع ما يصلح له ولا يدخل عليه النكرات كقولهم رجل لأنه يصلح لكل واحد من رجال الدنيا ولا يستغرقها(3). (لفْظٌ دَالٌّ عَلى جَمِيعِ أجْزَاءِ مَاهِيَّةِ مَدْلُولِهِ) أي مدلول اللفظ(4)-

والذي يفيد العموم عقلا أمور ثلاثة:

أحدها: أن يكون اللفظ مفيدا للحكم ولعلته فيقتضي ثبوت الحكم أينما وجدت العلة.

(1) التعريفات – (ج1/ص50)
(2) المحصول – (ج 2 / ص 309).
(3) شرح الكوكب المنير – (ج 2 / ص 73).
(4) لمحصول (ج 2 / ص 313).

والثاني: أن يكون المفيد للعموم ما يرجع إلى سؤال السائل كما إذا سئل النبي عليه الصلاة والسلام عمن أفطر فيقول عليه الكفارة فنعلم أنه يعم كل مفطر.

والثالث: دليل الخطاب عند من يقول به كقوله عليه الصلاة والسلام في سائمة الغنم زكاة فإنه يدل على أنه لا زكاة في كل ما ليس بسائمة.

العلاقة بين العام و المجمل:

يرى جمهور الأصوليين أن العام من قبيل الظاهر أو واضح الدلالة بينما يرى البعض أنه قسم من أقسام المجمل والمجمل على وجهين، أحدهما: يقارب معناه معنى العموم لأن العموم لا بد من أن يشتمل على جملة إذا كان يقتضي جمعا من الأسماء وكل جمع فهو جملة.

فمعنى العام والمجمل لا يختلفان في هذا الوجه.

فجائز أن يعبر بالمجمل عن العام وقد ذكر أبو موسى عيسى بن أبان رحمه الله العام في مواضيع سماه مجملا،وهذا كلام في العبارة لا يقع في مثله مضايقة.

والوجه الآخر: أن يكون الإجمال في لفظ واحد مجهول، فهذا لا يكون عموما ولا عبارة عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (1) (2).

---

(1) الذاريات: الآية 19

(2) موسوعة الفقه الإسلامي - (ج 1 / ص 52).

حكم العام: حكم العام التوقف عند البعض حتى يقوم الدليل، لأنه مجمل لاختلاف أعداد الجمع(1)، وفي قوله عليه السلام: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه إنه لا يقتضي العموم وارتفاع الحكم، لأن بمحل الكلام يتبين أنه ليس المراد أصل العمل فإن ذلك يتحقق بغير النية ومع الخطأ والنسيان والإكراه، فإما أن يكون المراد الحكم أو الإثم(2).

2- هل اللفظ مجمل.

تعريف المجمل: وهو ما لا يعقل معناه من لفظه ويفتقر في معرفة المراد إلى غيره وذلك على وجوه منها أن يكون اللفظ لم يوضع للدلالة على شئ بعينه كقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾(3) فإن الحق مجهول الجنس والقدر فيفتقر إلى البيان(4).

تردد اللفظ بين المجمل والمبين:

اختلفوا في قوله ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان على قولين:

القول الأول: منهم من قال هو مجمل لأن الذي رفعه هو الخطأ وذلك موجود فيجب أن يكون المراد بها معنى غير مذكور فافتقر إلى البيان ومن ذلك:

---

(1) شرح التلويح على التوضيح - (ج 1 / ص 136).
(2) أصول السرخسي - (ج 1 / ص 194).
(3) الأنعام: الآية 141
(4) اللمع - (ج 1 / ص 146- 149).

أن يكون اللفظ في الوضع مشتركا بين شيئين كالقرء يقع على الحيض ويقع على الطهر فيفتقر إلى البيان ومنها أن يكون اللفظ موضوعا لجملة معلومة إلا أنه دخلها استثناء مجهول كقوله عز وجل: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾(1) فإنه قد صار مجملا بما دخله(2).

ومن ذلك أيضا أن يفعل رسول الله ﷺ فعلا يحتمل وجهين احتمالاً واحداً مثل ما روي أنه جمع في السفر فإنه مجمل لأنه يجوز أن يكون في سفر طويل أو في سفر قصير فلا يجوز حمله على أحدهما دون الآخر إلا بدليل وكذلك إذا قضى في عين تحتمل حالين إحتمالا واحدا مثل أن يروى أن الرجل أفطر فأمره النبي ﷺ بالكفارة فهو مجمل فإنه يجوز أن يكون أفطر بجماع ويجوز أن يكون أفطر بأكل فلا يجوز حمله على أحدهما دون الآخر إلا بدليل فهذه الوجوه لا يختلف في إجمالها وافتقارها إلى البيان فصل واختلفوا في ألفاظ منها قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾(3) وفيه قولان قال في أحدهما هو مجمل لأن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا والربا هو الزيادة وما من بيع إلا وفيه زيادة وقد أحل الله البيع وحرم الربا فافتقر إلى بيان ما يحل مما يحرم.

القول الثاني: ليس بمجمل لأنه معقول المعنى في اللغة لأن البيع معقول في اللغة فحمل على العموم إلا فيما خصه لدليل ألا ترى أنه إذا قال

---

(1) المائدة الآية 1.

(2) اللمع -- (ج 1 / ص 147).

(3) سورة البقرة: الآية 275

لعبده رفعت عنك جنايتك عقل منه رفع المؤاخذة بكل ما يتعلق بالجناية من التبعات فدل على أنه مجمل الأحكام ومنها الآيات التي ذكر فيها الأسماء الشرعية فمن قال هن عامة غير مجملة فتحمل الصلاة على كل دعاء والصوم على كل إمساك والحج على كل قصد إلا ما قام الدليل عليه وهذه طريقة من قال ليس في الأسماء شئ منقول ومنهم من قال هي مجملة لأن المراد بها معان لا يدل اللفظ عليها في اللغة وإنما تعرف من جهة الشرع فافتقر وهذه طريقة من قال إن هذه الأسماء منقولة: وحديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان يدل على رفعهما، مستلزما لرفع أحكامها.فإذا تعذر العمل به في نفي الحقيقة، تعين العمل به في نفي الأحكام ولهذا يقال ليس للبلد سلطان، وليس له ناظر ولا مدبر.والمراد به نفي الصفات(1).

3 ـ دلالة الاقتضاء:

وهي ما كان المدلول فيه مضمرا، إما لضرورة صدق المتكلم، وإما لصحة وقوع الملفوظ به.

فإن كان الأول، فهو كقوله (ﷺ): رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وقوله عليه السلام: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)(2) وقوله عليه السلام: (لا عمل إلا بنية)(3))(1) فإن رفع الصوم

(1) اللمع – (ج 1 / ص 148) – (ج 1 / ص 150).

(2) النسائي: كتاب الصيام باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة، ح (332 – 2345).

(3) البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي ح (1)، ومسلم: كتاب الجهاد باب إنما الأعمال بالنيات ح (3530).

والخطإ والعمل مع تحققه ممتنع، فلا بد من إضمار نفي حكم يمكن نفيه، كنفي المؤاخذة والعقاب في الخبر الأول، ونفي الصحة أو الكمال في الخبر الثاني، ونفي الفائدة والجدوى في الخبر الثالث ضرورة صدق الخبر(1).

وإما إن كان لصحة الملفوظ به فإما أن تتوقف صحته عليه عقلا أو شرعا.

فإن كان الأول، فكقوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾(1) فإنه لا بد من إضمار أهل القرية لصحة لملفوظ به عقلا (1).

وإن كان الثاني، فكقول القائل لغيره: أعتق عبد ك عني على ألف فإنه يستدعي تقدير سابقة انتقال الملك إليه ضرورة توقف العتق الشرعي عليه، قوله ﷺ: [رفع عن أمتي الخطأ والنسيان] يقتضي بالوضع نفي نفس الخطأ والنسيان، وليس كذلك(2).

فالمراد به رفع حكمه لا على الإطلاق بل الحكم الذي عرف بعرف الاستعمال قبل ورود الشرع إرادته بهذا اللفظ فقد كان يفهم قبل الشرع من قول القائل لغيره: "رفعت عنك الخطأ والنسيان" إذ يفهم منه رفع حكمه لا على الإطلاق وهو المؤاخذة بالذم والعقوبة. فكذلك قول رسول الله صلى الله عليه سلم نص صريح فيه وليس بعام في جميع أحكامه من الضمان ولزوم القضاء وغيرُه، ولا هو مجمل بين المؤاخذة التي ترجع إلى الذم ناجزا أو إلى العقاب آجلا وبين الغرم والقضاء، لأنه لا صيغة لعمومه

(1) يوسف الآية (82)

(2) الأحكام للآمدي - (ج 3 / ص 65).

حتى يجعل عاما في كل حكم كما لم يجعل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾(1) عاما في كل فعل مع أنه لا بد من إضمار فعل، فالحكم هنا لا بد من إضماره لإضافة الرفع إليه كالفعل، ثم ينزل على ما يقتضيه عرف الاستعمال وهو الذم والعقاب هنا(2).

وبيانه أن قوله: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان يدل على رفعهما، مستلزما لرفع أحكامه وأن اللفظ دال على رفع الخطأ والنسيان، فإذا تعذر ذلك.

وجب إضمار جميع الأحكام لوجهين: الأول أنه يجعل وجود الخطأ والنسيان كعدمه، والثاني أنه لا يخلو إما أن يقال بإضمار الكل أو البعض أو لا بإضمار شئ أصلا.

والقول بعدم الإضمار خلاف الإجماع، وليس إضمار البعض أولى من البعض، ضرورة تساوي نسبة اللفظ إلى الكل، فلم يبق سوى إضمار الجميع.

المطلب الثاني: أثر الحديث على الفقه

إن الله تجاوز للأمة عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به، وتجاوز لها عما تكلمت به مخطئة أو ناسية أو مكروهة أو غير عالمة به إذا لم تكن مريدة لمعنى ما تكلمت به أو قاصدة إليه، فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية ترتب الحكم.

---

(1) النساء الآية (23)

(2) المستصفى - (ج 1 / ص 471).

هذه قاعدة الشريعة، وهو من مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته، فإن خواطر القلوب وإرادة النفوس لا تدخل تحت الاختيار، فلو ترتبت عليها الأحكام لكان في ذلك أعظم حرج ومشقة على الأمة، ورحمة الله تعالى وحكمته تأبى ذلك، والغلط والنسيان والسهو وسبق اللسان بما لا يريده العبد بل يريد خلافه والتكلم به مكرها مما لا يؤخذ به العبد (1).وعلى هذا الحديث وضع الفقهاء أحكام وقواعد الخطأ والنسيان والاستكراه.

1- حكم الخطأ:

الخطأ: نقيض الصواب، وقد يُمَدُّ وقُرِئَ بهما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾(2) تقول منه: أخطأت، وتخطّأت، بمعنى واحد. المخطئ من أراد الصواب، فصار إلى غيره(3)؛ هو ما ليس للإنسان فيه قصد، وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد، ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يؤثم الخاطئ، ولا يؤاخذ بحد ولا قصاص، ولم يجعل عذراً في حق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان، ووجبت به الدية، كما إذا رمى شخصاً ظنه صيداً أو حربياً، فإذا هو مسلم، أو غرضاً فأصاب آدمياً، وما جرى مجراه،كنائم ثم انقلب على رجل فقتله(4).

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين (ج 3 / ص 297).
(2) النساء: الآية 92
(3) الصحاح في اللغة (ج 1 / ص 177).
(4) التعريفات (ج 1 / ص 33).

ومن الأشياء التي لا يؤاخذ الله المكلف بها الخطأ والنسيان والإكراه والجهل بالمعنى وسبق اللسان بما لم يرده والتكلم في الإغلاق ولغو اليمين ؛ فهذهِ عشرة أشياء لا يؤاخذ الله بها عبده بالتكلم في حال منها ؛ لعدم قصده وعقد قلبه الذي يؤاخذه به(1).

وأما الخطأ والنسيان فقد قال تعالى حكاية عن المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾(2) وقال النبي ﷺ: (إن الله قد تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (3) .

ومن أنواع الخطأ: الخطأ من شدة الفرح كما في الحديث الصحيح (فرح الرب بتوبة عبده وقول الرجل: أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح) (4).

وأما الخطأ من شدة الغضب فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾(5) قال السلف: هو دعاء الإنسان على نفسه وولده وأهله حال الغضب، لو أجابه الله تعالى لأهلك الداعي ومن دعي عليه، فقضي إليهم أجلهم، وقد قال جماعة من الأئمة: الإغلاق الذي منع النبي ﷺ من وقوع الطلاق والعتاق فيه هو الغضب .

---

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين - (ج 3 / ص 299).
(2) البقرة: الآية (286).
(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين - (ج 3 / ص 300).
(4) البخاري: كتاب الدعوات، باب التوبة ح 6309، ومسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة ح 4927.
(5) يونس: الآية 11

وهذا كما قالوه ؛ فإن للغضب سكرا كسكر الخمر أو أشد .

وأما السكران فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾(1) فلم يرتب على كلام السكران حكما حتى يكون عالما بما يقول ؛ ولذلك أمر النبي ﷺ رجلا يشكك المقر بالزنا ليعلم هل هو عالم بما يقول أو غير عالم بما يقول، ولم يؤاخذ حمزة بقوله في حال السكر: هل أنتم إلا عبيد لأبي ولم يكفر من قرأ في حال سكره في الصلاة: أعبد ما تعبدون، ونحن نعبد ما تعبدون

رفع الخطأ عن الأمة رفع للحكم :

الخطأ يرفع الإثم وهو المراد من قوله ﷺ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)، أما في الحكم فإن حقوق الآدميين العامد والمخطئ فيها سواء، وكذلك في بعض حقوق الله تعالى كقتل الصيد والخطأ في العبادة مرفوع غير موجب للقضاء(2).

لأن عين فعل الجوارح لا يكون بالنية وعين الخطأ والنسيان غير مرفوع بل المراد الحكم، وهو نوعان الأول الثواب والإثم والثاني الجواز والفساد ونحوهما. كما لو أخطأ الحجيج في الوقوف بعرفة فوقفوا العاشر لا يجب القضاء ؛ لأن الخطأ لا يؤمن في السنين المستقبلة (3).

ومثله الأكل في الصوم ناسيا ومفسد الحج بالجماع، إذا أفسد القضاء بالجماع، لم يلزمه غير قضاء واحد .

---

(1)النساء: الآية 43

(2) شرح التلويح على التوضيح - (ج 1 / ص 342).

(3) المنثور في القواعد - (ج 2 / ص 114).

ولو اجتهدوا في أشهر الحج وأحرموا، ثم بان الخطأ عاما، فهل ينعقد حجا كما لو وقفوا العاشر (أو عمرة) ؟ وجهان حكاهما الروياني، أما إذا أمكن التحرز منه، فلا يكون الخطأ عذرا في إسقاط القضاء، كما إذا أخطأ الحجيج في الموقف فوقفوا في غير عرفة، فيلزمهم القضاء سواء كانوا جمعا كثيرا أو قليلا، قاله الجرجاني في المعاياة؛ لأن الخطأ في الموقف يؤمن مثله في القضاء .

وكالحاكم يحكم بالاجتهاد ثم يجد النص بخلافه، لا يعتد بحكمه .

ولو صلى بالاجتهاد ثم تيقن الخطأ بعد الصلاة وجب القضاء في الأصح .

ولو اجتهد في أوان أو ثياب ثم بان أن الذي (توضأ به أو لبسه) كان نجسا لزمه الإعادة .

ولو صلى بنجس لم يعلمه، وجب القضاء في الجديد، ولو صلت الأمة مكشوفة الرأس، ثم أعتقت في أثناء الصلاة، وكان لها سترة ولم تعلم بالعتق، إلا بعد الفراغ من الصلاة فقولان، كالتي قبلها.

ولو ترك الفاتحة ناسيا وجب القضاء في الجديد ولو أكل الصائم أو جامع باجتهاد معتقدا أن الفجر لم يطلع، وكان قد (طلع)، أو ظن أن الشمس قد غربت ولم (تغرب) لزمه القضاء ولو اجتهد في وقت الصلاة ثم بان أنه صلى قبل الوقت (أو اجتهد) في الصيام فوافق شعبان وتبين الحال بعد انقضاء رمضان أو حج عن نفسه، لكونه معضوبا فبرئ، أو

غلطوا (فوقفوا) بعرفة الثامن، أو رأوا سوادا (فظنوه) عدوا، فصلوا صلاة شدة الخوف فبان خلافه أو دفع الزكاة لمن ظنه فقيرا، ففي هذه الصور (قولان وبعضه مرتب على بعض أو أقوى، والصحيح في الجميع أنه لا يجزيه) (1).

2- حكم النِّسْيَان.

عند الفقهاء: عزوب المعنى عن القلب بعد خطوره بالبال(2)

واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان(3) .

اختلف العلماء في ذلك فذهب الفقهاء والأصوليون وأهل اللغة إلى عدم الفرق، وذهب الحكماء إلى الفرق فقالوا: إن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد .

وقيل: النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا، والسهو غفلة عما كان مذكورا، وما لم يكن مذكورا فالنسيان أخص منه مطلقا كذا في شرح التحرير لابن أمير الحاج.

إن الجهل يفارق النسيان، ألا ترى أنه لو جهل أن الأكل يفطر الصائم فأكل بطل صومه، ولو نسي الصوم فأكل لم يبطل صومه فافترقا(4).

(1) المنثور في القواعد - (ج 2 / ص 115).
(2) القاموس الفقهي - (ج 1 / ص 186).
(3) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - (ج 6 / ص 104).
(4) الفروق - (ج 1 / ص 472).

النسيان مسقط للاثم (1):

واتفق العلماء على أنه مسقط للإثم مطلقا. أي سواء وقع النسيان في ترك مأمور أو فعل منهي عنه وسواء كان في حقوق الله أو في حقوق العباد.

النسيان يرفع الإثم في الإتلافات لا الضمان، ولذلك تجب الدية في قتل الخطأ ويجب الجزاء في قتل الصيد في الإحرام والحرم ناسيا(2).

للحديث الحسن (إن الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه) قال الأصوليون: إنه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام ؛ لأن عين الخطأ وأخويه غير مرفوع، فالمراد حكمها، وهو نوعان أخروي، وهو المأثم، ودنيوي، وهو الفساد(3).

كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة حيث لا يكون المراد به النخلة بل ثمرها بدلالة محل الكلام وهي النخلة ؛ لأن أكلها متعذر فينصرف اليمين إلى ممرها مجازا بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب حتى لو أكل من النخلة لا يحنث(4).

وفائدة الدعاء بعدم المؤاخذة في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾(5) قلت الجواب عنه من وجوه أحسنها أن النسيان منه ما يعذر

(1) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - (ج 6 / ص 106).
(2) المنثور في القواعد - (ج 3 / ص 391).
(3) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - (ج 6 / ص 105).
(4) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - (ج 6 / ص 106).
(5) البقرة الآية (286)

صاحبه فيه، ومنه ما لا يعذر، فمن رأى دما في ثوبه وأخر إزالته إلى أن نسي فصلى، وهو على ثوبه عد مقصرا إذ كان يلزمه المبادرة إلى إزالته، وكذا إذا تغافل عن تعاهد القرآن حتى نسيه فإنه يكون ملوما بخلاف ما لو واظب على القراءة، ومع ذلك نسي، فإنه يكون معذورا فثبت أن الناسي قد لا يكون معذورا، وذلك إذا ترك التحفظ وأعرض عن أسباب التذكر، وإذا كان كذلك صح طلب غفرانه بالدعاء، والحاصل: أنه ذكر النسيان والخطأ، والمراد بهما ما هما مسببان عنه(1).

النسيان عذر في المنهيات :

النسيان عذر في المنهيات دون المأمورات، والفرق أن الأمر يقتضي إيجاد الفعل فما لم يفعل لم يخرج عن العهدة، والنهي يقتضي الكف. فالمفعول من غير قصد للمنهي عنه كلا قصد(2).

فمن الأول عدم بطلان الصلاة بالكلام ناسيا (والصوم بالأكل ناسيا) وكما في المحرم إذا تطيب أو لبس أو جامع ناسياً أو الطلاق بالنسيان ؛ لأنه من باب المنهيات .

ومن الثاني: النية في العبادات كالوضوء والصلاة والصوم والحج فلو ترك الترتيب في الوضوء ناسيا لزمه الإعادة، ولو ترك الفاتحة في الصلاة ناسيا لزمه الإعادة، ولو نسي التسمية أول الوضوء تداركها في

(1) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر - (ج 6 / ص 106).
(2) المنثور في القواعد - (ج 3 / ص 390).

أثنائه ولو نسي الماء في رحله وتيمم وصلى ثم تذكر أعاد، أو نسي أنه على غير وضوء وصلى ثم ذكر أعاد، أو كان له ثوب وهو ناس له وصلى عريانا ثم ذكر أو كان عنده رقبة وهو ناس فصام ثم ذكر الرقبة، ولو مر من الميقات ولم يحرم منه ناسيا لزمه دم كما لو تعمد(1).

إنما يعذر بالنسيان بشروط: أحدها " أن لا يكثر فإن كثر ضر كما في الكلام في الصلاة

الثاني: أن لا يسبقه تصريح بالتزام حكمه كما لو قال: والله لا أدخل الدار عامدا ولا ناسيا فدخلها ناسيا حنث

الثالث: أن لا يكون معه حالة مذكرة ينسب معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه حكم، ولهذا لو أكل في الصلاة ناسيا لا تبطل(2)

يلحق بالناسي الغالط إذا أتى بالمبطل مع اعتقاده أنه ليس بمبطل كما لو تكلم عامدا وعنده قد تحلل من الصلاة لا تبطل صلاته كما لو تكلم (فيها) ناسيا، ولو جامع الصائم على ظن أن الفجر لم يطلع فبان خلافه لا يفسد صومه على الأصح كالناسي(3).

فعل الناسي والمخطئ بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به، ولهذا هو عفو لا يكون به مطيعا ولا عاصيا(4).

---

(1) المنثور في القواعد - (ج 3 / ص 390).
(2) المنثور في القواعد - (ج 3 / ص 391).
(3) المنثور في القواعد - (ج 3 / ص 392).
(4) إعلام الموقعين عن رب العالمين - (ج 4 / ص 385).

3 ـ حكم الإكراه

الإكراه: الإلزام، وفي التنزيل المجيد: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾(1) حمل الإنسان على شئ يكرهه(2). شرعا: فعل يوجد من المكروه، فيحدث في المستكره معنى يصير به مدفوعا إلى الفعل الذي طلب منه(3)

الإكراه يتعلق به مباحث منها: أنه يسقط أثر التصرف رخصة من الله تعالى(4). قال الله: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ (5) والإكراه داخل في حكم الإغلاق(6).

التلفظ بكلمة الكفر مفسدة محرمة لكنه جائز بالحكاية والإكراه، إذا كان قلب المكره مطمئنا بالإيمان، لأن حفظ المهج والأرواح أكمل مصلحة من مفسدة التلفظ بكلمة لا يعتقدها الجنان، ولو صبر عليها لكان أفضل لما فيه من اعتزاز الدين وإجلال رب العالمين(7)

ولهذا يباح له التلفظ بكلمة الكفر وشرب الخمر والإفطار وإتلاف مال الغير والخروج من الصلاة ولا ينعقد يمين المكره ولا يحنث بالإكراه على الفعل بعد عقدها اختيارا في الأظهر .

---

(1) (البقرة: 256)
(2) التعريفات – (ج 1 / ص 32)؛ والقاموس الفقهي – (ج 1 / ص 317).
(3) المنثور في القواعد – (ج 3 / ص 391).
(4) المنثور في القواعد – (ج 3 / ص 391).
(5) النحل الآية (106)
(6) إعلام الموقعين عن رب العالمين – (ج 3 / ص 300).
(7) قواعد الأحكام في مصالح الأنام – (ج 1 / ص 157).

وحيث أبيح التلفظ بكلمة الكفر فيشترط أن يكون قلبه مطمئنا بالإيمان .

تكليف المكره(1):

وأما المكره فقد اختلف أهل الأصول في تكليفه قال الغزالي:

فعل المكره يجوز أن يدخل تحت التكليف بخلاف فعل المجنون والبهيمة ؛ لأن الخلل ثم في المكلف لا في المكلف به . وفصل الإمام فخر الدين وأتباعه فقالوا إن انتهى الإكراه إلى حد الإلجاء لم يتعلق به حكم وإن لم ينته إلى ذلك فهو مختار وتكليفه جائز شرعا وعقلا(2)

وقد استثنى في البسيط خمس مسائل: (إحداها): الإكراه على القتل لا يبيحه ويجب القصاص في الأظهر (الثانية): الإكراه على الزنى إن قلنا يتصور الإكراه عليه فإنه لا يحل به وإن أسقط الحد، والفرق بينه وبين كلمة الكفر أن التلفظ بالكفر لا يوجب وقوع مفسدة الكفر إذ الكفر الذي يوجب المفسدة إنما هو الكفر بالقلب بخلاف الزنى والقتل فإنه يوجب المفسدة (3).

(الثالثة): الإكراه على الإرضاع يثبت التحريم .

(الرابعة): إكراه الحربي والمرتد على الإسلام يصح بخلاف الذمي والمستأمن .

(الخامسة): تعليق الطلاق على دخول الدار في وجه .

---

(1) الأشباه والنظائر ج:1 ص:196.

(2) ا المستصفى (ج 1 / ص 176).

(3) المنثور في القواعد 141/1.

قال النووي: والاستثناء في الحقيقة يرجع إلى الإسلام فقط، وإلى القتل على قول وأما ما عداه فيشبه عدم تصور الإكراه أو عدم اشتراط القصد ثم أورد على الحصر إكراه الصائم على الأكل لا يفطر في الأصح، وإكراه المصلي على الكلام يبطل في الأصح وإكراه المصلي حتى فعل أفعالا كثيرة تبطل صلاته قطعا

ولا خلاف بين العلماء في أن الإكراه الملجئ يكون سببا من أسباب الإباحة لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: " رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " والمرفوع هو الإثم باتفاق الفقهاء وهذا آية الإباحة الفعل المكره عليه إذ لو لم يكن مباحا لما ارتفع إثمه ولما ارتفعت المؤاخذة عليه، فالمكره على شرب الخمر إكراها تاما يباح له أن يتناول الخمر ولو تناوله لا يقام عليه الحد اتفاقا(1).

وقال أبو يوسف، من الأحناف: إنه يباح له أن يترك التناول حتى لو مات كان غير آثم، وذهب جمهور العلماء إلى أن المكره على شرب الخمر لا يسعه أن يترك الشرب فالترك الجائز له بمقتضى الإباحة التي تدل على استواء الطرفين يمنع منه أنه يفضى إلى التهلكة، وهذا محرم يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(2) وإن كان الإكراه ناقصا فالأحناف على أن الشرب يحرم على المكره فلا يكون الإكراه الناقص سببا من أسباب الإباحة ويرى بعض العلماء أن الإكراه بنوعيه التام أو الناقص يبيح الفعل عملا بالإطلاق الموجود في حديث (رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).

(1) موسوعة الفقه الإسلامي - (ج 1 / ص 29).
(2) البقرة (191)

غير أن المالكية والظاهرية يرون الإكراه على إتلاف مال الغير لا يبيح الفعل ولو كان الإكراه تاما لتعلق حق العبد به فالشارع لم يبح لإنسان أن يدفع الضرر عن نفسه بإضرار غيره ولقول الرسول: " لا ضرر ولا ضرار) (1)(2).

والحق أنه إذا خرج بالإكراه إلى حد الاضطرار، وصار نسبة ما يصدر عنه من الفعل إليه نسبة حركة المرتعش إليه أن تكليفه به إيجادا وعدما غير جائز، إلا على القول بتكليف ما لا يطاق، وإن كان ذلك جائزا عقلا، لكنه ممتنع الوقوع سمعا لقوله عليه السلام: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد منه لا رفع المؤاخذة، وهو مستلزم لرفع التكليف، وما يلزمه من الغرامات، فقد سبق جوابه غير مرة.

وأما إن لم ينته إلى حد الاضطرار، فهو مختار، وتكليفه جائز عقلا وشرعا.

وأما الخاطئ فغير مكلف إجماعا فيما هو مخطئ ولقوله عليه السلام: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان

وإذا كانت أحكام الخطأ والنسيان متعددة، فيمتنع إضمار الجميع، إذ الإضمار على خلاف الأصل، والمقصود حاصل بإضمار البعض، فوجب الاكتفاء به، ضرورة تقليل مخالفة الأصل.

---

(1) ابن ماجة: كتاب الأحكام – باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ح 2341.

(2) موسوعة الفقه الإسلامي – (ج 1 / ص 31).

الخاتمة

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها واجعل خير أعمالنا خواتمها، وخير أيامنا يوم نلقاك. وفي الختام، هذا جهد مقل فما كان من صواب وتسديد فمن الله، وما كان من خطأ وتقصير فمني ومن الشيطان. واستغفر الله لي ولجميع المسلمين وأدعو الله أن ينفع بها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

ثمرات البحث:

إن حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان لا يثبت بهذا اللفظ.

صحّ من حديث ابن عباس بلفظ "تجاوز الله".

هناك كثير من الأحاديث يستدل بها العلماء تحتاج إلى دراسة علمية متأنية .

ورد هذا الحديث عن سبعة من الصحابة ولم يصح إلا من طريق حديث ابن عباس.

تحقيق النصوص في كتب الفقه والأصول ضروري لوجود تصحيفات وزيادات في المتون والأسانيد.

. استنبط علماء الأصول قواعد أصولية بناء على هذا الحديث، منها: قاعدة العموم والخصوص ودلالة الاقتضاء والمجمل والمبين.

بنى الفقهاء على هذا الحديث أحكام الخاطئ والناسي والمكره، كما بنوا عليها قواعد فقهية.

والله أعلم وأحكم وصلى الله على خير خلقه محمد ﷺ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الإبهاج - على بن عبد الكافي السبكى، دار الكتب العلمية
2. الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم الأندلسي ،دار الحديث
3. اختلاف العلماء - أبو عبد الله المروزى - عالم الكتب
4. الأربعين النووية - الإمام النووي - الدار السودانية للكتب
5. إرواء الغليل - الألباني - المكتب الإسلامي
6. أصول السرخسى - أبوبكر السرخسى - دار المعرفة بيروت
7. الأشباه والنظائر - السيوطي دار الكتب العلمية
8. أعلام الموقعين - ابن القيم - دار الجيل
9. تأريخ بغداد -الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية
10. تأريخ دمشق - ابن عساكر - دار الفكر
11. التأريخ الكبير - الإمام البخاري - دار الفكر
12. التبيين لأسماء المدلسين -ابن سبط الأعجمي - مؤسسة الريان
13. التحقيق في أحاديث الخلاف أبو الفرج الجوزي - دار الكتب العلمية
14. تخريج الفروع على الأصول - محمود الزنجانى - مؤسسة الرسالة
15. تذكرة الحفاظ - أبو عبد الله الذهبي - دار الكتب العلمية
16. التعريفات - على بن محمد الجرجاني - دار الكتب العلمية
17. تفسير ابن أبى حاتم - عبد الرحمن بن أبى حاتم -
18. تقريب التهذيب -ابن حجر - دار الرشيد

19. التقرير والتحبير - ابن أمير الحاج - دار الفكر
20. التلخيص الحبير - ابن حدر -المدينة المنورة
21. تهذيب الكمال المزي - مؤسسة الرسالة
22. تهذيب التهذيب - ابن حجر - دار الفكر
23. جامع التحصيل - أبو سعيد العلائي - دار عالم الكتب
24. جامع العلم والحكم - ابن رجب الحنبلي - دار الفكر
25. الجرح والتعديل -ابن أبي خاتم - دار إحياء التراث الإسلامي
26. حلية الأولياء - أبو نعيم الاصبهاني - دار الكتاب العربي
27. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة - السيوطي - مصطفى حلبي
28. روضة الناظر - أبو محمد ابن قدامة - جامعة الإمام محمد ، الرياض
29. سنن ابن ماجة - ابن ماجه - دار الفكر
30. سنن الدار قطني - على بن عمر الدار قطني - دار المعرفة
31. السنن الكبرى - البيهقي - دار الباز
32. السنن الكبرى - النسائي - دار الكتب العلمية
33. سنن سعيد بن منصور - سعيد بن منصور - دار العصيمى
34. سير أعلام النيلاء - الذهبي - مؤسسة الرسالة
35. شرح معاني الآثار أبو جعفر الطحاوي - دار الكتب العلمية
36. الصحاح في اللغة - الجوهري - دار الملايين
37. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - مؤسسة الرسالة
38. صحيح مسلم بشرح النووي - دار إحياء التراث الإسلامي
39. الضعفاء الكبير - العقيلى - دار الكتب العلمية

40. الضعفاء والمتروكين - الإمام النسائي - دار الوعي حلب
41. ضوابط قبول عنعنة المدلس - عبد الرزاق الشايجى - جامعة الكويت
42. طبقات الحفاظ - الذهبي - دار الكتب العلمية
43. طبقات المحدثين بأصبهان - أبو الشيخ الاصبهاني - مؤسسة الرسالة
44. طبقات المدلسين - ابن حجر - مكتبة المنار
45. العلل - ابن أبى خاتم - دار السلام حلب
46. العلل ومعرفة الرجال - أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي
47. غمز عيون البصائر - أحمد بن محمد الحموي - استانة
48. فتح الباري شرح صحيح البخاري - ابن حجر - دار المعرفة
49. الفروق - أسعد الكرابيسى - وزارة الأوقاف الكويت
50. الفصول في الأصول - الجصاص - وزارة الأوقاف الكويت
51. قواعد الأحكام في مصالح الأنام - أبو محمد السلمي - دار الكتب العلمية
52. قواطع الأدلة في الأصول - أبو المظفر السمعانى - دار الكتب العلمية
53. الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدى الجرجانى - دار الفكر
54. كشف الخفاء ومزيل الإلباس - العجلونى - مكتبة التراث الإسلامي
55. لسان الميزان - ابن حجر - مؤسسة الأعلمى
56. اللمع في أصول الفقه - الشيرازي - دار الكتب العلمية
57. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - الهيثمي - دار الريان

58. المجروحين - ابن حبان - دار الوعي
59. المحصول - الرازي - جامعة الإمام محمد الرياض
60. المستدرك على الصحيحين - الحاكم النيسابورى - دار الكتب العلمية
61. المستصفى - أبو حامد الغزالي - دار الكتب العلمية
62. مسند الشاميين - الطبراني - مؤسسة الرسالة
63. مصنف ابن أبى شيبة - أبو بكر ابن أبى شيبة - مكتبة الرشيد
64. مصنف عبد الرزاق - عبد الرزاق الصنعاني - دار المكتب الإسلامي
65. المعجم الأوسط - الطبراني - دار الحرمين
66. المعجم الصغير - الطبراني - دار المكتب الإسلامي
67. المعجم الكبير - الطبراني - مكتبة العلوم والحكم
68. معرفة السنن والآثار - البيهقي - دار المكتب الإسلامي
69. المقاصد الحسنة - السخاوى - مكتبة الخانجى بمصر
70. المنثور في القواعد - الزركشى - وزارة الأوقاف - الكويت
71. الموافقات - إبراهيم بن موسى اللخمى - دار المعرفة
72. موسوعة الفقه الإسلامي - وزارة الأوقاف - الكويت
73. الموضوعات - أبو الفرج بن الجوزي - دار الفكر
74. نصب الراية - عبد الله بن يوسف الزيلعي - دار الحديث